**فصل** [1]

وأما قول القائل لو قامت به الأفعال لكان محلا للحوادث[2]، و[الحادث][3] إن أوجب له كمالا فقد عدمه قبله وهو نقص، وإن لم يوجب له [..][4] كمالا لم يجز وصفه به، فيقال:

**أولاً**: هذا معارض بنظيره من الحوادث التي يفعلها، فإن كليهما حادث بقدرته ومشيئته وإنما (يفترقان)[5] في المحل، وهذا [..][6] التقسيم وارد على الجهتين، [وإن قيل في الفرق المفعول لا يتصف به بخلاف الفعل القائم به] [7]، قيل في الجواب:

بل هم يصفونه بالصفات الفعلية، ويقسمون الصفات إلى نفسية وفعلية، فيصفونه بكونه خالقا، ورازقا بعد أن لم يكن كذلك وهذا التقسيم وارد عليهم.

وقد أورده عليهم الفلاسفة في مسألة حدوث العالم، فزعموا أن صفات الأفعال ليست صفة كمال ولا نقص، فيقال لهم كما (قالوا)[8] لهؤلاء في الأفعال التي تقوم به إنها ليست كمالا ولا (نقصا)[9].

---

( ١) الفصل السادس – في (ر): عنوان "ما رد على من وصفوه بصفات الأفعال دون صفات الذات"، و(م): عنوان "تفنيد رأي من يبطلون الصفات الفعلية".

انظر: الأربعين للرازي حيث عنون بـ: بيان أنه تعالى يمتنع أن يكون محلا للحوادث.

( ٢) المراد بالقائل هم الكلابية كما في الاستفتاء.

( ٣) ليست في (ظ)(ر)(م).

( ٤) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٥) في (ق): "يقترنان".

( ٦) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٧) ما بين المعقوفتين ليست في (ظ)(ر)(م).

( ٨) في (ظك): "قالوه".

( ٩) في (ظ)(ر)(م): " نقص ".

فإن قيل: لا بد أن يتصف إما بنقص، (أو)[1] (بكمال)[2]، {قيل: (و)[3]لا بد أن يتصف من الصفات الفعلية إما بنقص [..][4]وإما بكمال}[5]، فإن جاز (ادعاء)[6] خلو أحدهما عن القسمين أمكن [..][7] الدعوى في الآخر مثله وإلا فالجواب مشترك.

[ ][8] وأما المتفلسفة فيقال لهم: القديم [ ][9] ( يحله)[10] الحوادث ولا يزال محلا للحوادث عندكم، فليس القدم مانعا من ذلك عندكم، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذي لا يمكن غيره، وإنما نفوه عن واجب الوجود، لظنهم [امتناع][11] اتصافه به، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك، لا سيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة (يمتنع)[12] وجوده عن علة تامة[13] أزلية موجبة (لمعلولها)[14]، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها، أو شيء من معلولها، ومتى تأخر (عنها)[15] شيء من معلولها كانت علة

---

( ١) في (ر)(م): "وإما".

( ٢) في (ظك): " كمال ".

( ٣) ليست في (ق).

( ٤) في (ظك): جملة مضروبة.

( ٥) ما بين الخاصرتين ليست في (ظ)(ر)(م).

( ٦) ليست في (ظ)(ر)(م).

( ٧) في (ظك) حرف مضروب.

( ٨) في (م): عنوان "الرد على المتفلسفة في القدم والحوادث".

( ٩) في (ر)(م)(ق): "لا".

( ١٠) في (ظ): "تحمله"، وفي(ر)(م)(ق): "تحله" .

( ١١) ليست في(ر)(م)، وفي (ظ)(ق): "عدم ".

( ١٢) في (ظك): "ممتنع".

( ١٣ ) العِلَّةُ التَّامَّةُ: جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (٧٧/١).

( ١٤) في (ظك): "له معلولها".

( ١٥) في (ظ): "منها".

[ له][1] بالقوة لا بالفعل**[2] واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر، فإن كان المخرج

( ١) ليست في (ر)(م).

( ٢) نهاية مفارقة نسختي (ر)(م) لبقية النسخ، كما قد بينته لاحقا.

تنبيه: عند النظر في اختلاف النسخ في إيها أقرب للصواب فيما وقع نجد ما يلي:

أولاً: في بداية الاختلاف:-

في (ظك)(ظ)(ق) السياق كالتالي: "وأما المقدمة الثانية فنقول: لابد من اعتبار أمرين: أحدهما: أن يكون الكمال ممكن الوجود. والثاني: أن يكون سليمًا عن النقص، فإن النقص ممتنع على الله، لكن بعض الناس قد يسمى ما ليس بنقص نقصًا، فهذا يقال له: إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص، فإذا سميت أنت هذا نقصًا وقدر أن انتفاءه يمتنع، لم يكن نقصه من الكمال الممكن، ولم يكن هذا عند من سماه نقصًا من النقص الممكن انتفاؤه.

فإذا قيل: خلق المخلوقات في الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له، قيل: وجود المخلوقات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها، أو واحد منها في الأزل ممتنع. ووجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد ممتنع، سواء قدر ذلك الآن ماضيًا أو مستقبلاً، فضلا عن أن يكون أزليًا، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده في آن واحد، فضلا عن أن يكون أزليًا"

وفي نسخة (ر)(م) السياق كالتالي: " وأما المتفلسفة فيقال لهم: القديم لا تحله الحوادث، ولا يزال محلاً للحوادث عندكم، فليس القدم مانعاً من ذلك عندكم، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذي لا يمكن غيره. وإنما نفوه عن واجب الوجود لظنهم اتصافه به، وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك لا سيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة أزلية موجبة لمعلولها، فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها أو شيء من معلولها، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة، هذا عند ما سماه نقصاً من النقص الممكن انتفاؤه، فإذا قيل: خلق المخلوقات في الأزل صفة كمال فيجب أن تثبت له، قيل: وجود الجمادات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحداً منها في الأزل، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد سواء قدر ذلك الآن ماضياً أو مسقبلاً، فضلاً عن أن يكون أزلياً، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة يمتنع وجود في آن واحد فضلاً عن أن يكون أزلياً"

انظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٥ / ٥٥)، مجموع الفتاوى (٦ / ٨٥).

ثانيا: في نهاية الاختلاف:-

لها من القوة إلى الفعل [هو نفسه صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل؛ وذلك يستلزم رن يكون قابلا أو فاعلا وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب، وإن كان المخرج له][1] (غيره)[2]، كان ذلك ممتنعا بالضرورة والاتفاق، لأن ذلك ينافي وجوب

في نسخة (ر)(م) نجد الانسجام في السياق وعدم التنافر في الموضوع فقد جاء على النحو التالي: "وحينئذ فقول القائل يكون نقصاً بذاته إن أراد به أنه يكون بدون هذه الصفات ناقصاً فهذا حق، لكن من هذا فررنا وقدرنا أنه لا بد من صفات الكمال وإلا كان نقصاً. وإن أراد به أنه إنما صار كاملاً بالصفات التي اتصف بها فلا يكون كاملاً بذاته المجردة عن هذه الصفات – فيقال: أولاً: هذا إنما يتوجه أن لو أمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات، فإذا كان أحد هذين ممتنعاً امتنع كماله بدون هذه الصفات فكيف إذا كان كلاهما ممتنعاً، فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع، فإنا نعلم بالضرورة أن الذات التي لا تصير علة بالفعل واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً أو فاعلاً، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب، وإن كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعاً بالضرورة والاتفاق، لأن ذلك ينافي وجوب الوجود ولأنه يتضمن الدور المعي والتسلسل في المؤثرات، وإن كان هو الذي صار فاعلاً للمعين بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزلية، فقدم شيء من العالم يستلزم كونه علة تامة في الأزل وذلك يستلزم أن لا يحدث عنه شيء بواسطة وبغير واسطة وهذا مخالف للمشهود. ويقال (ثانياً) في إبطال قول من جعل حدوث الحوادث ممتنعاً" ثم يستمر في سرد الثالث والرابع... لخ.

أما في (ظك)(ظ)(ق) السياق كالتالي: " وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك، لاسيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة، أزلية موجبة لمعلولها؛ فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها، أو شيء من معلولها، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة لا بالفعل، واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر؛ فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه، صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً أو فاعلاً، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب"

انظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٢ / ٢١٩)، مجموع الفتاوى (٦ / ١٠٦).

( ١) ليست في (ظك).

( ٢) في (ظك): "غيرها".

الوجود، ولأنه يتضمن الدور المعي[١]، والتسلسل في المؤثرات[٢]، وإن كان هو الذي صار فاعلا للمعين بعد أن لم يكن امتنع أن يكون علة تامة أزلية، فقِدم شيء من العالم يستلزم كونه علة تامة في الأزل، وذلك يستلزم أن لا يحدث [ ][٣] عنه شيء (بواسطة)[٤] وبغير (واسطة)[٥] وهذا مخالف للمشهود.

---

( ١) قال الرازي: الدور هو أن يحصل موجودان ممكنان ويكون كل واحد منهما علة لوجود الآخر. وقال الجرجاني: الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وبالعكس أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف أ على ب و ب على ج و ج على أ.

**ولابن تيمية** تقسيم للدور فدور ممتنع وهو الدور في المؤثرات ويسميه الدور القبلي السبقي، ودور غير ممتنع وهو الدور في الآثار ويسمى الدور المعي الاقتراني، وقال -في موضع آخر-: والخالق لا يكون خالقا حتى يكون موجودا ولا يكون موجودا إلا بلوازم وجوده فيلزم أن لا يكون هذا موجودا حتى يجعله الآخر موجودا ولا يكون ذاك موجودا حتى يجعله الآخر موجودا إذ كان جعله لما لم يتم به وجوده يتوقف وجوده عليه فلا يكون موجودا إلا به فلا فرق بين أن يحتاج أحدهما إلى الآخر في وجوده أو فيما لا يتم وجوده إلا به وهذا هو الدور القبلي الممتنع باتفاق العقلاء، وأما الدور المعي وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا ولا هذا إلا مع هذا كالأبوة مع البنوة وكصفات الرب بعضها مع بعض وصفاته مع ذاته فإنه لا يكون عالما إلا مع كونه قادرا ولا يكون عالما قادرا إلا مع كونه حيا ولا يكون حيا إلا مع كونه عالما قادرا ولا تكون صفاته موجودة إلا بذاته ولا ذاته موجودة إلا بصفاته فهذا جائز في المخلوقين اللذين يفتقران إلى الخالق الذي يحدثهما جميعا كالأبوة والبنوة وجائز في الرب الملازم لصفاته تعالى

انظر: الأربعين في أصول الدين (١/١١٦)، التعريفات (١/٩٢)، الصفدية (٢ / ١٢٠)، الجواب الصحيح (٤ / ٢٩٧).

( ٢) المؤثرات جمع المؤَثِّرُ: وهو ما ظهر تأثيره في الحكم.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/ ٦٨).

( ٣) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٤) في (ظك): "بوسط".

( ٥) في (ظك): " وسط ".

ويقال [**ثانيا**][1]: في إبطال [قول][2] من جعل حدوث الحوادث ممتنعا،{مبني على تجدد هذه الأمور بتجدد}[3] [..][4]الإضافات[5] والأحوال والإعدام، فإن الناس متفقون على تجدد هذه الأمور، وفرق الآمدي [وغيره][6] بينهما من جهة اللفظ فقال: هذه حوادث وهذه متجددات والفروق اللفظية لا تؤثر في الحقائق العلمية.

فيقال: تجدد هذه المتجددات إن أوجب له كمالا فقد عدمه قبله وهو نقص، وإن (أوجب له نقصا)[7] لم يجز وصفه به.

---

( ١) ليست في (ظ).

( ٢) ليست في (ظك).

( ٣) في (ظ): "منقوض على تجدد هذه الأمور بتجدد من"، وفي(ظك): "هو منقوض بما يتجدد من".

( ٤) في (ظ): جملة مضروبة.

( ٥) مسألة تجدد الإضافات قال ابن تيمية : الأمور الإضافية والعدمية إذا تجددت فلا بد لها من سبب متجدد والسبب إما الذات وإما خارج عنها فإن كان الأول لزم دوام الإضافات والعدميات وإن كان الثاني لزم الدور أو التسلسل وإن كان الثالث فالأمر الخارجي الذى أوجب تجدد تلك الإضافات والأعدام يجب أن يكون واجب الوجود

وقال أيضا: ليس الصدور عن الباري كصدور الحرارة عن النار بل هو فاعل بالمشيئة والاختيار ولو قدر تعدد المصدر فهو تعدد أمور إضافية وتعدد الإضافات والسلوب ثابتة له بالاتفاق ولو فرض أنه تعدد صفات فهذا يستلزم القول بثبوت الصفات وهذا حق.

أنظر: درء التعارض (٥١/٤)، منهاج السنة النبوية (١ / ٤٠٣) بيان تلبيس الجهمية (٣٢٢/٢).

( ٦) ليست في (ر)(م)(ق).

( ٧) في (ظك)(ظ): " لم يوجب له كمالا ".

ويقال ثالثا: الكمال الذي يجب اتصافه به هو [..][1] الممكن الوجود، وأما الممتنع فليس من الكمال الذي يتصف به موجود، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته [تعالى][2] يمتنع وجودها جميعا في الأزل، فلا يكون انتفاؤها في الأزل نقصا، لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص.

ويقال رابعا: إذا قدر ذات تفعل شيئا بعد شيء وهي قادرة على الفعل بنفسها وذات لا يمكنها أن (تفعل)[3] بنفسها شيئا، بل هي كالجماد الذي لا يمكنه أن يتحرك [بحال][4] كانت الأولى أكمل من الثانية، فعدم هذه الأفعال نقص بالضرورة، وأما وجودها بحسب الإمكان فهو الكمال.

[ ][5] ويقال خامسا: لا نسلم أن عدم هذه مطلقا نقص، ولا كمال، ولا وجودها مطلقا نقص، ولا كمال، [بل][6] [..][7] وجودها في الوقت الذي اقتضته مشيئته، وقدرته، وحكمته، [وجودها فيه][8] هو الكمال، ووجودها بدون ذلك نقص، وعدمها مع [ ][9] اقتضاء الحكمة، [ووجودها][10] كمال، [ووجودها (حين)[11] اقتضت الحكمة وجودها هو الكمال][12].

---

( ١) في (ظ):كلمة مضروبة.

( ٢) زيادة في (ظ).

( ٣) في (م): "تعمل".

( ٤) زيادة في (ظك).

( ٥ ) في (م): عنوان "الصفة الواحدة تكون للوجود والعدم"

( ٦) ليست في (ظ).

( ٧) في (ظ): جملة مضروبة.

( ٨) ليست في (ر)(م)(ق).

( ٩) في (ظك): "عدم".

( ١٠) ليست في(ر)(م): وفي (ظ)(ق): "عدمها".

( ١١) في (ظ)(ق): "حيث".

( ١٢) ليست في (ر)(م).

## فصل[١]

وأما نفي النافي للصفات الخبرية المعينة[٢]، (لاستلزامها)[٣] التركيب المستلزم للحاجة والافتقار[٤]، فقد تقدم جواب نظيره، فإنه إن أريد بالتركيب ما هو (المفهوم)[٥] منه في اللغة، أو في العرف العام، أو عرف بعض الناس، وهو ما ركبه غيره، أو كان (مفترقا)[٦] فاجتمع، أو

( ١ ) الفصل السابع – في (ر): "نفي النافي للصفات الخبرية لاستلزامها التركيب"، و(م): عنوان "التركيب ومعانيه المختلفة".

( ٢ ) المراد بهم بعض الكلابية، ومنهم الأشاعرة و الماتوريدية وتقدم في الاستفتاء.

ينظر: المسامرة شرح المسايرة(٥٩/١)، أساس التقديس (٢٢٢/١)، الأربعين (٢٥١/٢)، شرح الطحاوية (١ / ١٦٩).

( ٣) في (ر)(م)(ق): "فلاستلزامها".

( ٤ ) مسألة التركيب والافتقار **قال ابن تيمية**: إن قيل هو مفتقر إلى نفسه فله معينان أحدهما أنه مفتقر إلى أن يفعل نفسه ونحو ذلك فهذا ممتنع لذاته فإن الشيء لا يكون فاعلا لنفسه والعلم بذلك ضروري وإن أريد بذلك أن نفسه لا تكون إلا بنفسه ولا تستغني عن نفسه ويمتنع وجود نفسه بدون نفسه فهذا صحيح لا بد منه، وإذا قيل هو مفتقر إلى ما يدخل في نفسه سواء سمي صفة أو جزءا أو غير ذلك قيل أتريد به أن ذلك الجزء يكون فاعلا له أو ما يشبه هذا فهذا ممتنع باطل ولا يقوله عاقل وإن أردت بذلك أنه لا يكون موجودا إلا بوجود ذلك وأنه يمتنع وجوده بدونه ونحو ذلك كان ما يقدر في هذا دون ما يقدر في نفسه وإذا كان لا توجد نفسه إلا بنفسه فأن لا يوجد إلا بما يدخل في نفسه بطريق الضرورة وإذا كان ذلك أمرا واجبا لا محذور فيه فهذا بطريق الأولى وإذا كان تقدير استغناء نفسه عن نفسه يوجب عدمه فكذلك تقدير وجوده بدون ما هو داخل في مسمى نفسه مما هو لازم له يوجب عدمه بالحقيقة.

أنظر : الصفدية (١ / ١١١) و بيان تلبيس الجهمية (١ / ٥٠٩) ، درء التعارض (١ / ١٦٣).

( ٥) في (ظ): "المعقول".

( ٦) في (ظ)(ق): "متفرقا".

ما جُمع [من][1] الجواهر (الفردة)[2]، أو المادة والصورة، أو ما أمكن (مفارقة)[3] بعضه لبعض، فلا نسلم المقدمة الأولى، ولا نسلم أن إثبات الوجه واليد (مستلزم)[4] (للتركيب)[5] بهذا الاعتبار، وإن أريد به التلازم [على معنى][6] [و][7] امتياز شيء عن شيء في نفسه، وأن هذا ليس هذا، فهذا لازم لهم (في الصفات)[8] المعنوية المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة والسمع والبصر فإن (الواحدة)[9] من هذه الصفات ليست هي الأخرى، بل كل صفة ممتازة بنفسها عن الأخرى، وإن كانتا متلازمتين يوصف بهما موصوف واحد، ونحن نعقل هذا في صفات المخلوقين كأبعاض الشمس وأعراضها.

وأيضا: فإن أريد [أنه لا بد من وجود ما][10] بالحاجة والافتقار إلى مباين له (فهو)[11] ممنوع.

[ ][12] وإن أريد أنه لا بد من وجود ما هو داخل في مسمى اسمه، وأنه يمتنع وجود الواجب بدون تلك الأمور الداخلة في مسمى اسمه، فمعلوم أنه لا بد له من نفسه فلا بد له مما يدخل في مسماها بطريق الأولى ( والأحرى )[13].

---

( ١) زيادة في (ظك).

( ٢) في (ظك)(ظ): (المفردة).

( ٣) في (ظك): "مقارنة".

( ٤) في (ظك): "مستلزما".

( ٥) في (ظ): "للركيب".

( ٦) ليست في (ظك)(ظ).

( ٧) ليست في (ر)(م)(ق).

( ٨) في (ظ): "بالصفات".

( ٩) في (ظك): "للواحدة".

( ١٠) ليست في (ظك)(ظ).

( ١١) في (ظ): "فهذا".

( ١٢ ) في (م): عنوان "الألفاظ تدل على المعاني إذا ثبت أن المعنى حق في نفسه"

( ١٣) في (ظك)(ظ) "والأخرى".

وإذا قيل: هو مفتقر إلى نفسه لم يكن معناه أن نفسه تفعل نفسه، فكذلك ما هو داخل فيها، ولكن العبارة موهمة (مجملة)[١] فإذا فسر المعنى زال المحذور.

ويقال أيضا: نحن لا نطلق على هذا اللفظ الغير، فلا يلزمه أن يكون محتاجا إلى الغير، فهذا من جهة الإطلاق اللفظي، وأما من جهة الدليل العلمي، فالدليل دل على وجود موجود بنفسه لا فاعل [له][٢] ولا علة [فاعلة][٣]، وأنه مستغن بنفسه عن (كل ما)[٤] [ ][٥] يباينه.

[ ][٦] وأما (الوجود)[٧] الذي لا (يكون)[٨] له صفة، ولا (يدخل)[٩] في مسمى اسمه (معنى)[١٠] من المعاني[الثبوتية][١١] فهذا إذا ادعى [المدعي][١٢] أنه (المعين)[١٣] بوجوب الوجود وبالغني قيل له: لكن هذا (المعين)[١٤] ليس هو مدلول الأدلة، ولكن أنت قدرت أن هذا

---

( ١) في (ظ): "محتملة".

( ٢) زيادة في (ظك).

( ٣) ليست في (ر).

( ٤) في (ظك) "كلما".

( ٥) في (ظك) كلمة مضروبة.

( ٦ ) في (ر): عنوان "غلطهم في أنهم حملوا ألفاظ الصفات ما يوافق مذهبهم"

( ٧) في (ظك): "الموجود".

( ٨) في (ظك): "تكون".

( ٩) في (ظك): "تدخل".

( ١٠) في (ظ): "في معنا".

( ١١) غير واضحة في (ظك).

( ١٢) ليست في (ظ).

( ١٣) في (ر)(م)(ق): "المعني".

( ١٤) في (ر)(م)(ق): "المعنى".

مسمى الاسم، وجعل اللفظ دليلا على هذا المعنى لا ينفعك إن لم يثبت أن المعنى حق في نفسه، ولا دليل [لك][1] على ذلك، بل الدليل يدل على نقيضه.

فهؤلاء عمدوا إلى لفظ الغني والقديم والواجب بنفسه فصاروا (يحملونها)[2] على معاني [تستلزم][3] (معاني)[4] تناقض ثبوت الصفات، وتوسعوا في التعبير، ثم ظنوا أن هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلة العقلية و(غيرها)[5]، وهذا غلط منهم، فموجب الأدلة العقلية لا يتلقى من مجرد (التعبير)[6]، وموجب الأدلة السمعية (يتلقى)[7] من عرف المتكلم بالخطاب لا من الوضع المحدث، فليس لأحد أن [يجعل][8] الألفاظ التي جاءت في القرآن (موضوعة)[9] (لمعان)[10]، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني، [بل][11] [ ][12] هذا من فعل أهل [..][13] الإلحاد المفترين.

( ١) ليست في (ر)(م).

( ٢) في (ر)(م): "يجعلونها".

( ٣) في (ظك)غير واضحة، وفي (ظ):"وتستلزم".

( ٤) في (ظك)(ظ): "معان".

( ٥) في (ظك): "غيرهما".

( ٦) في (ظ): التعيين".

( ٧) في (ظك): "تتلقى".

( ٨) في (ظ): "يفسر"، وفي(ر)(م)(ق): "يقول إن".

( ٩) في (ظ) "بوضعه".

( ١٠) في (ق): "لمعاني".

( ١١) زيادة في (ظك).

( ١٢) في (م): (و).

( ١٣) في (ظ): كلمة مضروبة.

فإن هؤلاء عمدوا إلى (معان)[١] ظنوها ثابتة، فجعلوها هي معنى الواحد والواجب والغني والقديم ونفي المثل، ثم عمدوا إلى ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله [تعالى][٢]، بأنه أحد [وواحد علي][٣]ونحو ذلك من نفي المثل والكفؤ عنه، فقالوا: هذا يدل على المعاني التي سميناها بهذه الأسماء وهذا من أعظم [الافتراء][٤] على الله[٥].

[ ][٦] وكذلك المتفلسفة عمدوا إلى لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدث ونحو ذلك، (فوضعوها)[٧] لمعنى ابتدعوه وقسموا الحدوث[٨] إلى نوعين: ذاتي وزماني، وأرادوا بالذاتي كون

---

( ١) في (ق)(ظك)(ظ): "معاني" .

( ٢) زيادة في (ظ).

( ٣) في (ظك): "واحد وعلي" وفي (ظ): "واحد غني".

( ٤) غير واضحة في (ظك).

( ٥) النص كما في بيان تلبيس الجهمية : وموجب الأدلة السمعية يتلقى من عرف المتكلم بالخطاب لا من الوضع المحدث فليس لأحد أن يقول إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الالحاد المفترين فإن هؤلاء عمدوا إلى معاني ظنوها ثابتة فجعلوها هي معنى الواحد والواجب والغني والقديم ونفي المثل ثم عمدوا إلى ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالى بأنه أحد و واحد وغني ونحو ذلك في نفي المثل والكفؤ عنه فقالوا هذا يدل على المعاني التي سميناها بهذه الأسماء وهذا من أعظم الافتراء على الله.

أنظر: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٥٤٤).

( ٦ ) في (ر): عنوان "التلبيس بإطلاق الألفاظ العربية على المعاني الاصطلاحية"

( ٧) في (ظك): "فوصفوها".

( ٨) الحدوث عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه، الحدوث الذاتي هو كون الشيء مفتقرا في وجوده إلى الغير، الحدوث الزماني هو كون الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا والأول أعم مطلقا من الثاني، وقيل الحُدُوثُ: كون الوجود مسبوقا بالعدم، وقيل: هو الخروج من العدم

انظر: التعريفات (٧٤/١)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (٧٢/١)، مصطلحات في كتب العقائد (١٢٢/١).

المربوب (مقارنا)[١] للرب أزلا وأبدا، (فإن)[٢] [هذا][٣] اللفظ على هذا المعنى لا يعرف في لغة أحد من (الأمم)[٤]، ولو جعلوا هذا اصطلاحا لهم لم ننازعهم فيه، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس، وأن يقولوا نحن نقول بحدوث العالم (وأن الله خالق له )[٥]وفاعل له وصانع له ونحو ذلك من المعاني التي يعلم بالاضطرار أنها تقتضي [ ][٦] (تأخير)[٧] المفعول لا (يطلق)[٨] على ما كان قديما بقدم الرب مقارنا له أزلا وأبدا.

( ١) في (ظك) "مقاربا".

( ٢) في (ظك)(ظ)(ر)(م): "وإن".

( ٣) زيادة في (ظك).

( ٤) في (ظك): "الأم".

( ٥) في (ر)(م): العبارة " وأن لا خالق له ".

( ٦) زيادة في (م): "أن".

( ٧) في (ق): "تأخر".

( ٨) في (ظ): "تطلق".

كذلك فعلَ من فعلَ بلفظ المتكلم وغير ذلك من الأسماء، ولو فُعل هذا بكلام سيبويه[1] وبقراط[2] لفسد ما ذكروه من النحو والطب، لو فعل هذا بكلام آحاد العلماء كمالك[3]،

( ١ ) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه إمام النحاة، و"سيبويه" بالفارسية رائحة التفاح، ولد في إحدى قرى شيراز سنة (١٤٨هـ) ، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه " في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الاهواز فتوفي بها سنة (١٨٠هـ)، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، وكان أنيقا جميلا، توفي شابا، قيل: عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نحو الاربعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٥١)، الأعلام (٥ / ٨١).

( ٢ ) أبقراط (٤٦٠ق.م –٣٨٠ ق.م). طبيب إغريقي قديم مشهور، أكثر الأطباء شهرة في الطب القديم.

انظر: الموسوعة العربية العالمية، ( ٤٧٨/١)، الموسوعة العربية الميسرة (١٤/١).

( ٣ ) أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ثم الاصبحي المدني، مولده ووفاته في المدينة،(٩٣ – ١٧٩ هـ) ونشأ في صون ورفاهية وتجمل، وطلب العلم وهو حدث وهو ابن بضع عشرة سنة، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وسأله المنصور أن يضع كتابا للناس يحملهم على العمل به، فصنف " الموطأ"..

انظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٨)، تهذيب التهذيب (٣ /٦)، الأعلام (٥ / ٢٥٧).

والشافعي[1] وأحمد وأبي حنيفة[2] لفسد العلم بذلك، ولكان ملبوسا [عليهم][3] فكيف إذا فعل هذا بكلام رب العالمين[ ][4] وهذه طريقة الملاحدة[5] الذين ألحدوا في أسماء الله[6] وآياته

( ١ ) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي، الإمام، ولد بغزة – وقيل بعسقلان – سنة خمسين ومائة، وحمل إلى مكة ابن سنتين، وحفظ القرآن ابن سبع سنين، وحفظ "الموطأ" ابن عشر، وأقام في بطون العرب عشرين سنة، آخذ أشعارها ولغاتها. وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة أحد الأئمة الأربعة فإليه ينسب المذهب الشافعي، توفي سنة ٢٠٤هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥) الأعلام (٦ / ٢٦)، تهذيب التهذيب (٤٩٧/٣).
( ٢ ) أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي، الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة الإمام الفقيه رأس المذهب الحنفي، يقال: إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة.
انظر: سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٩٠)، تهذيب التهذيب (٣ / ٢٢٩) ، الأعلام (٨ / ٣٦).
( ٣) ليست في (ظ).
( ٤ ) في (م): عنوان "معنى لواحد والأحد في القرآن الكريم"
( ٥ ) واحده ملحد والإلحاد هو فكر فلسفي يقوم على فكرة عدمية أساسها إنكار وجود الله الخالق سبحانه وتعالى: فيدعي الملحدون بأن الكون وحد بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، وهي الخالق والمخلوق في الوقت نفسه، والملحد: من لا يؤمن بالله أو لا يؤمن بالإلهة المعترف بها في المجتمع وشبيه به المتشكك الذي يتظاهر بالاقتناع دون عقيدة، ثم دخل هذا المذهب إلي بلاد المسلمين فتأثر بأصوله بعض المسلمين من الصوفية والجهمية والباطنية فأجروها على المعارف الإسلامية الشرعية وغيرها فصار في المسلمين منهم كابن سيناء والفارابي وغيرهما
انظر: مصطلحات في كتب العقائد (٧/١)، الصحاح (١٠٢٩/١)، مختار الصحاح (٢٤٧/١)، المعجم الفلسفي (١/ ١٩٢) إغاثة اللهفان (٢ / ٢٦٦).

( ٦ ) الإلحاد في أسماء الله هو: العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، أنواع الإلحاد في أسماء الله وصفاته خمسة، فالأول: أن ينكر شيئاً مما دلت عليه من الصفات كفعل المعطلة. الثاني: أن يجعلها دالة على تشبيه الله بخلقه، كفعل أهل التمثيل. الثالث: أن يُسمى الله بما لم يُسمِّ به نفسه؛ لأن أسماء الله توقيفية، كتسمية النصارى له أباً وتسمية الفلاسفة إياه علة فاعلة أو تسميته بمهندس الكون أو العقل المدبر أو غير ذلك. الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كاشتقاق اللات من الإله والعُزّى من

ومن (شاركهم)[1] في بعض ذلك ، مثل [قول][2] من يقول: الواحد [هو][3] [الذي][4] [لا][5] ينقسم، ومعنى قوله: لا ينقسم أي لا يتميز منه شيء (عن)[6] شيء ويقول لا تقوم به صفة، ثم زعموا [أن][7] [..][8] الأحد والواحد في القرآن يراد به هذا.

ومعلوم أن (كل ما)[9] في القرآن من اسم الواحد والأحد كقوله تعالى: { ﴿ (وَإِنْ)[10] كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾[11]

العزيز. الخامس: وصفه تعالى بما لا يليق به، وبما ينزه عنه، كقول اليهود: بأن الله تَعِبَ من خلق السموات والأرض، واستراح يوم السب، أو قولهم: إن الله فقير، ويدخل تحت الإلحاد كل انحراف في ذلك الباب. انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢٨٥)، مصطلحات في كتب العقائد (٧/١)، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى (٣٧٩/١)، معجم ألفاظ العقيدة (٤٨/١).

( ١) في (ظك) (ظ): " شَركهم ".

( ٢) ليست في (ظك).

( ٣) زيادة في (ظك).

( ٤) غير واضحة في (ظك).

( ٥) ليست في (ظ).

( ٦) في (ظك) "على" .

( ٧) غير واضحة في (ظك).

( ٨) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٩) في (ظك)(ظ): "كلما".

( ١٠) في (ر): "إذا".

( ١١) سورة النساء: ١١.

وقوله [تعالى](1): ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾(2) وقوله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾(3) وقوله [تعالى](4): ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ [ ](5) ﴾(6)، وقوله: ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾(7)}(8) وأمثال ذلك يناقض ما ذكروه، فإن هذه الأسماء أطلقت على قائم بنفسه مشار إليه يتميز منه شيء عن شيء، و(هو)(9) الذي يسمونه في اصطلاحهم (جسما)(10).

---

( 1) زيادة في (ظ).

( 2) سورة الإخلاص: ٤.

( 3) سورة التوبة: ٦.

( 4) زيادة في (ظ).

( 5) في (ظ): زيادة "إن خير من استأجرت القوي الأمين ".

( 6) سورة القصص: ٢٦.

( 7) سورة المدثر: ١١.

( 8) حصل تقديم وتأخير في الآيات بين النسخ مع بقاء نفس الآيات فتوافقت (ظ)مع(ق)، وتوافقت (ر) مع (م).

( 9) في (ر)(م)(ق): "هذا".

( 10) في (ظ): "حيثما".

[ ][1] كذلك إذا قالوا: الموصوفات تتماثل (و)[2] الأجسام تتماثل (و)[3] الجواهر تتماثل[4] و[ ][5] أرادوا أن يستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[6] [ ][7] على نفي مسمى هذه الأمور التي سموها بهذه الأسماء في اصطلاحهم (الحادث)[8] ، كان هذا افتراء على القرآن، فإن هذا ليس هو المثل في لغة العرب [و][9] لا لغة القرآن[10]، ولا(غيرهما)[11]، قال

( ١ ) في (م): عنوان "معنى المثل في العربية وفي القرآن الكريم"

( ٢ )في (ظك): "أو".

( ٣ )في (ظك): "أو".

( ٤ ) التماثل: إمكان عكس حدين أحدهما محل الآخر.

أنظر: المعجم الفلسفي (٥٤/١)

( ٥) في (ظ): زيادة "أن".

( ٦ ) سورة الشورى: ١١.

( ٧) في (ظ): زيادة "وهو".

( ٨) في (ظك): "الحاد".

( ٩) ليست في (ظ).

( ١٠ ) المثل في القرآن: [ مثل ] م ث ل: مِثْلٌ كلمة تسوية يقال هذا مِثْلُهُ و مَثَلُه كما يقال شِبْهُه وشَبَهه، قال الأصفهاني: والمثل يقال على وجهين: أحدهما: بمعنى المثل، نحو: شبه نحو قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، والثاني: عبارة عن المشابهة، لغيره في معنى من المعاني أي معنى كان، وهو أعم الألفاظ الموضوعة للمشابهة، وذلك أن الند يقال فيما يشارك في الجوهر فقط، والشبه يقال فيما يشارك في الكيفية فقط، والمساوي يقال فيما يشارك في الكمية فقط، والشكل يقال فيما يشاركه في القدر والمساحة فقط، والمثل عام في جميع ذلك، ولهذا لما أراد الله تعالى نفي التشبيه من كل وجه خصه بالذكر فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾

انظر: مختار الصحاح (١ / ٦٤٢)، مفردات ألفاظ القرآن (١ / ٣٦٣)

( ١١) في (ظك)(ط): "غيرها".

تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟﴾[١] فنفى مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم في الإنسانية فكيف يقال: إن لغة العرب (توجب)[٢] أن كل ما يشار إليه مثل (كل)[٣] ما يشار إليه، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾[٤] {فأخبر [ تعالى][٥] أنه لم يخلق مثلها في البلا}[٦] وكلاهما بلد، فكيف يقالان كل جسم فهو مثل لكل جسم في لغة [العرب][٧]حتى يحمل على ذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٨] وقد قال (الشاعر)[٩]:

ليس كمثل الفتى زهير[١٠]

---

( ١ ) سورة محمد: ٣٨.

( ٢) في (ظك): "يوجب".

( ٣) في (ظ): "الكل".

( ٤) سورة الفجر: ٦ – ٨.

( ٥) زيادة في (ظ).

( ٦) ليست في(ظك).

( ٧) بياض في (ظك).

( ٨) سورة الشورى: ١١.

( ٩) في (ظك): "شاعر العرب ".

( ١٠) تمام البيت

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل.

وينسب لأوس بن حجر ولم أعثر عليه في ديوانه، وبحث عنه في مضانه ولم أظفر به.

وقال:

ما إن كمثلهم في الناس من [بشر][1] [2]

ولم يقصد هذا أن ينفي وجود جسم من الأجسام، وكذلك (لفظ)[3] التشابه ليس هو التماثل في اللغة قال تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[4] وقال تعالى: ﴿مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[5]، ولم يرد به شيئا هو مماثل في اللغة، وليس المراد هنا كون الجواهر متماثلة في العقل أو ليست متماثلة، فإن هذا مبسوط في موضعه، بل المراد أن أهل اللغة التي بها نزل القرآن لا يجعلون مجرد هذا موجبا لإطلاق اسم المثل، ولا يجعلون نفي المثل نفيا لهذا (فحمل)[6] القرآن على ذلك كذب على القرآن.

---

( ١) بياض في (ظك).

( ٢) تمام البيت

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم       ما إن كمثلهم في الناس من أحد

استشهد به الطبري في تفسيره عند تفسير سورة الشورى ولم ينسبه، وكثير ممن تعرض للبيت ذكره من غير نسبته لأحد ولم أقف على من نسبه.

انظر: تفسير الطبري ( ٢٠/ ٤٧٧).

( ٣) في (ظ): "نفي".

( ٤) سورة البقرة: ٢٥.

( ٥) سورة الأنعام: ١٤١.

( ٦) في (ظك) "فجمل".

**فصل**(١)

وقول القائل: [المحبة مناسبة بين المحب والمحبوب ومناسبة الرب للخلق نقص، فيقال](٢) المناسبة لفظ مجمل(٣)، فإنه [قد](٤) يراد بها (التولد)(٥) والقرابة فيقال: هذا نسيب فلان ويناسبه، إذا كان [..](٦) بينهم قرابة مستندة إلى الولادة والآدمية، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك،

---

( ١ ) الفصل الثامن – في (ر): "المناسبة بين الخالق والكملة من المخلوقين منها نقص ومنها كمال"، و (م): عنوان "معاني لفظ المناسبة وأنها من صفات الكمال"

( ٢ ) زيادة في (ظك).

( ٣ ) **قال ابن تيمية** : لفظ المناسبة لفظ مجمل فإنه يقال لا مناسبة بين كذا وكذا أي أحدهما أعظم من الأخر فلا ينسب هذا إلى هذا كما يقال لا نسبة لمال فلان إلى مال فلان ولا نسبة لعلمه أو جوده أو ملكه إلى علم فلا وجود فلان وملك فلان يراد به أن هذه النسبة حقيرة صغيرة كلا نسبة كما يقال لا نسبة للخردلة إلى الجبل ولا نسبة للتراب إلى رب الأرباب، فإذا أريد بأنه لا نسبة للمحدث إلى القديم هذا المعنى ونحوه فهو صحيح وليست المحبة مستلزمة لهذه النسبة وإن أريد أن ليس في القديم معنى يحبه لأجله المحدث فهذا رأس المسألة فلم قلت إنه ليس بين المحدث والقديم ما يحب المحدث القديم لأجله ولم قلت إن القديم ليس متصفا بمحبة ما يحبه من مخلوقاته، والمحبة لا تستلزم نقصا بل هي صفة كمال بل هي أصل الإرادة فكل إرادة فلا بد أن تستلزم محبة فإن الشيء إنما يراد لأنه محبوب أو لأنه وسيلة إلى المحبوب ولو قدر عدم المحبة لامتنعت الإرادة فإن المحبة لازمة للإرادة فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وكذلك المحبة مستلزمة للإرادة فمن أحب شيئا فلا بد أن يتضمن حبه إياه إرادة لبعض متعلقاته، ولهذا كان خلقه تعالى لمخلوقاته لحكمة والحكمة مرادة محبوبة فهو خلق ما خلق لمراد محبوب كما تقدم وهو سبحانه يحب عباده المؤمنين فيريد الإحسان إليهم وهم يحبونه فيريدون عبادته وطاعته، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين وما من مؤمن إلا وهو يجد في قلبه للرسول من المحبة مالا يجد لغيره حتى أنه إذا سمع محبوبا له من أقاربه وأصدقائه يسب الرسول هان عليه عداوته ومهاجرته بل وقتله لحب الرسول وإن لم يفعل ذلك لم يكن مؤمنا...لخ.
أنظر: منهاج السنة النبوية (٥ / ٤٠٠).

( ٤ ) ليست في (ظ).

( ٥ ) في (ظك): "التوالد".

( ٦ ) في (ظ): جملة مضروبة.

ويراد بها المماثلة فيقال: هذا يناسب هذا أي يماثله، والله سبحانه وتعالى أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، و(يراد)[1] بها الموافقة في معنى من المعاني وضدها المخالفة[2] [والمباينة] [3].

و(المناسبة)[4] [ ][5] بهذا الاعتبار ثابتة، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به فيفعلونه، وفيما يحبه فيحبونه، وفيما (نهى)[6] عنه فيتركونه، وفيما [يبغضه فيبغضونه ][7] والله [تعالى][8]

( ١) في (ظ): "يرا".

( ٢ ) ينظر: لسان العرب (١ / ٧٥٥).

( ٣) زيادة في (ظ).

( ٤) ليست في (ظ).

( ٥) في (ظ): زيادة "فهي".

( ٦) في (ظ): "ينهى".

( ٧) في (ر)(م)(ق): "يعطيه فيصيبونه".

( ٨) زيادة في (ظ).

وتر يحب الوتر[1]، جميل يحب الجمال[2]، عليم يحب العلم[3]، نظيف يحب النظافة[4]، محسن يحب المحسنين[5]،

---

( ١ ) رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة قال: " لله تسعة وتسعون اسما مائة إلا واحدا لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة وهو وتر يحب الوتر ".

انظر: صحيح البخاري: ٨١-كتاب الدعوات / ٦٨ باب لله مائة اسم غير واحدة / رقم الحديث (٦٤١٠) / رقم الصفحة (١/٥٣٩).

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" إن لله تسعة وتسعين اسما، من حفظها دخل الجنة، والله وتر يحب الوتر".

انظر: صحيح مسلم: ٤٨-كتاب الذكر والدعاء / ٢-باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها / حديث رقم (٦٨٠٩)/ صفحة رقم (١/١١٤٤).

( ٢ ) أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا "..إن الله جميل يحب الجمال "

انظر: صحيح مسلم / ١- كتاب الإيمان / ٣٩- باب تحريم الكبر وبيانه / حديث رقم (١٤٧) / صفحة رقم (١/٦٩٣).

( ٣ ) هذه اللفظة لم أقف على الأثر أو الحديث الواردة فيه.

( ٤ ) رواه الترمذي في سننه من حديث صالح ابن أبي حسان قال سمعت سعيد بن المسيب يقول " إن الله طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم جواد يحب الجود فنظفوا أراه قال أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود"

انظر: سنن الترمذي / ٤١-كتاب الأدب / ٤١- باب ما جاء في النظافة / رقم الحديث (٢٧٩٩) / صفحة (١/١٩٣٢).

قال الألباني: ضعيف.

انظر: ضعيف سنن الترمذي / ٣٩-كتاب العلم / ٤١- باب ما جاء في النظافة / رقم الحديث (٢٧٩٩) / صفحة (١/٢٨٨).

( ٥ ) من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا حكمتم فاعدلوا و إذا قتلتم فأحسنوا، فإن الله محسن يحب المحسنين ".

قال الألباني: حسن.

انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة / رقم الحديث (٤٦٩) / رقم الصفحة (١/٨٤٠).

مقسط يحب المقسطين[1]، إلى غير ذلك من المعاني، بل هو سبحانه يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد (اليأس)[2]، فالله [تعالى][3] أشد فرحا بتوبة عبده من هذا براحلته، [كما][4] ثبت ذلك في الصحاح[5] عن النبي [صلى الله عليه وسلم][6].

فإذا أريد بالمناسبة هذا وأمثاله، فهذه المناسبة حق، وهي من صفات الكمال كما تقدمت الإشارة إليه، فإن من يحب صفات الكمال أكمل ممن لا فرق عنده بين صفات النقص والكمال، { [ أو][7] لا يحب صفات الكمال}[8] .

---

( ١ ) هذه اللفظة لم أقف على الأثر أو الحديث الواردة فيه.

( ٢) في (ظ): "الإياس".

( ٣) زيادة في (ظ).

( ٤) في (ظ): "لما".

( ٥) يشير لما رواه مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" لله أشد فرحا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح".

انظر: صحيح مسلم: ٤٩-كتاب التوبة / ١- الحض على التوبة والفرح بها / رقم الصفحة (١/١١٥٤) / رقم الحديث (٦٩٦٠).

( ٦) ليست في (ق).

( ٧) في (ق): "أو".

( ٨) زيادة في (ظ)(ق).

وإذا قدر موجودان: أحدهما يحب العلم والصدق والعدل والإحسان ونحو ذلك، والآخر لا فرق عنده بين هذه الأمور، وبين الجهل والكذب والظلم ونحو ذلك، لا يحب هذا ولا يبغض هذا كان الذي يحب (تلك) (1) الأمور أكمل من هذا.

[ ](2) فدل على أن [هذا من صفة الكمال، والموجود إما أن](3) لا يكون له علم كالجماد، فالذي يعلم أكمل منه، [والعالم إما أن يحب المحمود ويبغض المذموم، وإما أن لا يحبهما، وإما أن يحبهما](4)، ومعلوم أن الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن يحبهما، أو يبغضهما، وأصل هذه المسألة [هي](5) الفرق بين محبة الله، ورضاه، وغضبه، وسخطه، وبين إرادته كما هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم وصار طائفة من القدرية والمثبتين للقدر(6) إلى أنه لا فرق بينهما.

---

( ١) في (ظ): "هذه".

( ٢ ) في (ر): عنوان "قول القدرية والمثبتة في محبة الله ومشيئته"

( ٣) في (ظ): "هذا من صفات الكمال والموجود لنا أن ما"، وفي(ر)(م)(ق): "من–جُرد–عن صفات الكمال والوجود بأن" ما بين الشرطتين في (ق): "جرده".

( ٤) ما بين المعقوفتين ليست في (ق)، في (ظ): "والعالم الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لا يحبهما أو يحبهما "، وفي (ر)و(م): " والعالم الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لا يحبهما وأما أن يحبهما ".

( ٥) ليست في (ق).

( ٦ ) القدر في اللغة مصدر قدر يقدر قدَرًا وقد تسكن داله و قال ابن فارس: القاف والدال والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على مَبْلَغ الشَّيء وكُنهه ونهايته. فالقدر: مبلغُ كلِّ شيء. يقال: قَدْرُه كذا، أي مبلغُه. وكذلك القَدَر. وقَدَرتُ الشّيءَ أَقْدِرُه وأَقْدُرُه من التقدير، وقدَّرته أُقَدِّره. والقَدْر: قضاء الله تعالى الأشياءَ على مبالغها ونهاياتها التي أرادَها لها، وهو القَدَرُ أيضاً.

وفي الاصطلاح: "تقدير الله للكائنات حسبما سبق علمه" وتعريف آخر " أن تؤمن بأن كل ما في الكون من موجودات ومعدومات عامة وخاصة فإنه بمشية الله وخلقه وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك "

[ ][1] ثم قالت القدرية[2]: هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك فيكون ما لم يشأ ويشاء [ما][3] لم يكن.

و(قالت)[4] المثبتة ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، [وإذن][5] قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ولم يرده (دينا)[6]، أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن فهو (لذلك)[7] يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه دينا ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن.

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، فإنهم متفقون على أنه (ما)[8] شاء الله [كان][9]، وما لم يشأ لم يكن وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، ومجمعون على أنه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر وأن الكفار [يبيتون][10] ما لا يرضى من القول والذين نفوا محبته بنوها على هذا الأصل الفاسد.

---

انظر: معجم مقاييس اللغة (٨٧٦/١)، رسائل في العقيدة (٦٠/١)، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه (٣٩/١)، معجم ألفاظ العقيدة (٣٢١/١)، الإيمان بالقضاء والقدر (١٦/١).

( ١ ) في (م): عنوان "خطأ القدرية والمثبة في المشيئة الإلهية"

( ٢ ) هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله و لا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، تقابل الجبرية.

انظر: التعريفات (١٤٦/١)، المعجم الفلسفي (١/ ١٤٧)، معجم ألفاظ العقيدة (٣١٦/١)

( ٣) ليست في (ظ).

( ٤) في (ظ): "قال".

( ٥) ليست في (ظ)، وفي (ظك): " وإذا كان ".

( ٦) في (ظ): "دنيا"، وفي (ظك): "ذنبا".

( ٧) في (ظك): "كذلك".

( ٨) في (ظك): "مما".

( ٩) ليست في (ظ).

( ١٠) غير واضحة في (ظك).

**فصل**[1]

وأما قول القائل: الرحمة ضعف وخور في الطبيعة وتألم على المرحوم فهذا باطل [..][2].

(أما)[3] أولا: فلأن الضعف والخور مذموم من الآدميين والرحمة ممدوحة، وقد قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾[4] وقد نهى الله عباده عن الوهن والحزن، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[5] وندبهم إلى الرحمة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: " لا تنزع الرحمة إلا من شقي"[6]، وقال: "من

( ١ ) الفصل التاسع – في (ر): "تفنيد قول من زعم أن الرحمة ضعف في الطبيعة وتألم يستحيل على الخالق"، و (م): عنوان "الرحمة لبست ضعفا مطلقا"

( ٢ ) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٣ ) في (ظ): "ما".

( ٤ ) سورة البلد: ١٧.

( ٥ ) سورة آل عمران: ١٣٩.

( ٦ ) انظر: سنن أبي داود: ٤٠-كتاب الأدب / ٥٨- باب في الرحمة / رقم الصفحة (١/١٥٨٥) / رقم الحديث (٤٩٤٢).

قال الألباني: حسن.

انظر: صحيح سنن أبي داود: ٣٥-كتاب الأدب / ٦٦- باب في الرحمة / رقم الصفحة (٣/٢١٢) / رقم الحديث (٤٩٤٢).

لا يرحم لا يرحم "[١]، وقال: "الراحمون يرحمهم (الرحمن)[٢] ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"[٣]، ومحال أن يقول: لا ينزع الضعف والخور إلا من شقي، ولكن لما كانت [الرحمة][٤] تقارن في حق كثير من الناس الضعف والخور - كما في رحمة النساء ونحو ذلك - ظن الغالط أنها كذلك مطلقا.

وأيضا: فلو قدر أنها في حق المخلوقين مستلزمة (لذلك)[٥] [لم يجب أن تكون في حق الله تعالى مستلزمة لذلك][٦] كما أن العلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام فينا يستلزم من النقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه، وكذلك الوجود والقيام بالنفس فينا: يستلزم احتياجا إلى خالق يجعلنا موجودين، والله منزه في وجوده عما يحتاج إليه وجودنا.

---

( ١) انظر: صحيح البخاري: ٧٨- كتاب الأدب / ١٨- رحمة الولد و تقبيله و معانقته / رقم الصفحة (٥٠٨/١) / رقم الحديث (٥٩٩٧).

انظر: صحيح مسلم:٤٣ -كتاب الفضائل / ١٥- باب رحمته صلى الله عليه وسلم الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك / رقم الصفحة (١٠٨٧/١) / رقم الحديث (٦٠٢٨)

( ٢) في (ظ): "الله".

( ٣) انظر: سنن أبي داود: ٤٠- كتاب الآداب / ٥٨ - باب في الرحمة / رقم الصفحة (١٥٨٥/١) / رقم الحديث (٤٩٤١).

قال الألباني: حسن.

انظر: صحيح سنن أبي داود: ٣٥- كتاب الآداب / ٦٦ - باب في الرحمة / رقم الصفحة (٢١٢/٣) / رقم الحديث (٤٩٤١).

( ٤) ليست في (ظ).

( ٥) في (ظ): "كذلك".

( ٦) ليست في (ظك).

[ ][1] فنحن وصفاتنا وأفعالنا (مقرونون)[2] بالحاجة إلى (الغير)[3] والحاجة [ ][4] لنا أمر ذاتي لا يمكن أن [نخلو عنه][5]، وهو سبحانه الغني له أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه، فهو بنفسه حي قيوم [واجب الوجود][6] ونحن بأنفسنا محتاجون فقراء.

فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا وما اتصفنا به من الكمال من العلم والقدرة وغير ذلك [هو][7] مقرون بالحاجة والحدوث والإمكان ؛ لم يجب أن يكون لله [تعالى][8] ذات ولا صفات ولا أفعال (ولا يقدر ولا يعلم، لكون )[9] ذلك ملازما للحاجة فينا، فكذلك الرحمة وغيرها إذا قدر أنها في حقنا ملازمة للحاجة والضعف، لم يجب أن تكون في حق الله ملازمة لذلك.

---

( ١ ) في (م): عنوان "صفات الله لبست ملازمة للحاجة"

( ٢) في (ظك): (مفروثون).

( ٣) في (ظ) "الغني" .

( ٤) في (ظ): (و).

( ٥) ليست في (ظك).

( ٦) ليست في (ظك).

( ٧) ليست في (ظك).

( ٨) زيادة في (ظ).

( ٩) في (ظ): "ولا قدرة ولا علم كذلك لا يكون ".

وأيضا: فنحن نعلم بالاضطرار أنا إذا فرضنا موجودين، أحدهما يرحم غيره فيجلب له المنفعة ويدفع عنه (المضرة)[1]، والآخر قد استوى عنده هذا وهذا وليس عنده ما يقتضي جلب (منفعة)[2] و[لا][3] دفع (مضرة)[4] كان الأول أكمل.

---

( ١) في (ظ): "الضره".

( ٢) في (ظك): "المنفعة".

( ٣) ليست في (ظك).

( ٤) في (ظك): "المضرة".

## فصل[١]

وأما قول القائل: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فليس بصحيح في حقنا، بل الغضب قد يكون لدفع (المنافي)[٢] قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلا.

وأيضا: فغليان دم القلب يقارنه الغضب، ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب، كما أن الحياء يقارن حمرة الوجه، والوجل يقارن صفرة الوجه، (لا أنه)[٣] هو، وهذا لأن النفس إذا قام (بها)[٤] دفع المؤذي، فإن استشعرت القدرة فاض الدم إلى خارج فكان منه الغضب، وإن استشعرت العجز (عاد)[٥] الدم إلى داخل، فاصفر الوجه كما يصيب الحزين.

وأيضا: فلو قدر أن هذا هو حقيقة (غضبنا)[٦]، لم يلزم أن يكون غضب الله [تعالى][٧] مثل غضبنا، كما أن حقيقة ذات الله (ليست)[٨] مثل (ذاتنا)[٩]، فليس هو مماثلا [لنا][١٠] لا (لذاتنا)[١١] ولا لأرواحنا وصفاته كذاته.

---

( ١ ) الفصل العاشر – في (ر): "تفنيد قول من زعموا أن الغضب غليان دم القلب فيستحيل على الخالق"، و (م): عنوان "غضب الله غيرة للحق"

( ٢) في (م): " المتافي ".

( ٣) في (ظ): "لأنه ".

( ٤) في (ظك) "به".

( ٥) في (ظ): "غار".

( ٦) في (ظ): "الغضب".

( ٧) ليست في (ظك).

( ٨) في (ظ): "ليس".

( ٩) في (ظك): "ذواتنا".

( ١٠) ليست في (ظ)(ظك).

( ١١) في (ظ): "لذواتنا"، وفي (ظك): "لأبداننا".

ونحن نعلم بالاضطرار أنا إذا قدرنا موجودين: أحدهما عنده قوة يدفع بها الفساد، والآخر لا فرق عنده بين الصلاح والفساد كان الذي عنده تلك القوة أكمل.

ولهذا يذم من لا غَيْرة[1] له على الفواحش [كالدَيّوث[2] ويذم من لا حَمِيّة[3] له يدفع بها الظلم عن المظلومين، ويمدح الذي له غيرة يدفع بها الفواحش ][4] وحمية يدفع بها الظلم [ ][5]، و(نعلم)[6] أن هذا أكمل من (ذلك)[7].

---

( ١) الغيور فعول من الغيرة، وهي الحميّة والأنفَة، ويقال: رجل مغيار، أي شدِيد الغيرة، من قَوم مغايير، وهي غيرى، كسكرى، من قَوم غيارى، وغيور من غيرٍ، ويقال: رجل غيور، وامرأة غيور، بلا هاء، لأن فعولا يشترك فيه الذكر والأُنثى.

أنظر: القاموس المحيط (١/٤٥٣)، مختار الصحاح (١/٢٠٣).

( ٢) من ( داث ) ديثا ودياثة لان وسهل وفلان فقد الغيرة والخجل فهو ديوث ( بدون تشديد )، وفي النهاية بالتشديد وه الذي لا يغار على أهله.

انظر:: المعجم الوسيط (١/ ٣٠٦)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٤٧).

( ٣) حميت عن كذا حمية بالتشديد ومحمية، إذا أنفت منه وداخلك عار وأنفة أن تفعله. يقال: فلان أحمى أنفا وأمنع ذمارا من فلان. وحاميت عنه محاماة وحماء. يقال: الضروس تحامى عن ولدها. وحاميت على ضيفي، إذا احتفلت، ويقال حمي في الغضب ومن الشيء حمية أنف أن يفعله.

انظر: الصحاح (١/٢٨٦)، المعجم الوسيط (١/٢٠٠)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٤٧).

( ٤) ليست في (ظ).

( ٥) في (ظ): كلمة مضروبة.

( ٦) في (ر)(م)(ق): "يعلم".

( ٧) في (ظك): "ذاك".

ولهذا وصف النبي صلى الله عليه وسلم الرب [تعالى](1) بالأكملية في ذلك، فقال في (الحديث)(2) الصحيح: " لا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن"(3)، وقال: "أتعجبون من غيرة سعد(4) (أنا)(5) أغير منه والله أغير مني"(6).

وقول القائل: إن هذه انفعالات نفسانية؛ فيقال: (كل ما)(7) سوى الله مخلوق منفعل، ونحن وذواتنا منفعلة فكونها انفعالات فينا لغيرنا نعجز عن دفعها لا (يوجب)(8) أن يكون الله [تعالى](9) منفعلا لها عاجزا عن دفعها.

---

( 1) زيادة في (ظ).

( 2) في (ظ): "الحد".

( 3) انظر: صحيح البخاري: 65 -كتاب التفسير / 1- باب قوله عز وجل ( قل إنَّما حرَّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ) / رقم الصفحة (383) / رقم الحديث (4637).

انظر: صحيح مسلم: 49- كتاب التوبة / 6- باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش / رقم الصفحة (1156) /رقم الحديث (6993).

( 4) أبو ثابت وأبو قيس سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة، الخزرجي، سيدها، وأحد الأمراء الإشراف في الجاهلية والإسلام صحابي رضي الله عنه، يلقب في الجاهلية بالكامل من أهل المدينة ، وكان من بيت مشهورا بالجود، وشهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وشهد أحدا والخندق وغيرهما، وكان أحد النقباء الاثني عشر، خرج إلى الشام مهاجرا، فمات بحوران سنة ( 14 هـ).

أنظر: الاستيعاب (1/280)، الإصابة (3 / 55)، الأعلام (3 / 85).

( 5) في (ظك): "لأنا".

( 6) انظر: صحيح البخاري: 86 -كتاب الحدود /40- باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله / رقم الصفحة (571) رقم الحديث (6846).

انظر: صحيح مسلم: 19- كتاب اللعان / رقم الصفحة (936) / رقم الحديث (3764).

( 7) في (ظك): "كلما" .

( 8) في (ظك) "توجب".

( 9) زيادة في (ظ).

و(كان)[1] (كل ما)[2] يجري في الوجود فإنه بمشيئته وقدرته لا يكون إلا ما يشاء ولا يشاء إلا ما يكون له الملك وله الحمد.

(١) في (ظ): "لأن".

(٢) في (ظك) "كلما".

**فصل**[1]

وقول القائل: إن الضحك خفة روح [ ليس بصحيح، وإن كان ذلك قد يقارنه، ثم قول القائل: خفة الروح ][2]، إن أراد به وصفا مذموما فهذا يكون لما لا ينبغي أن يضحك منه، وإلا فالضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال، وإذا قُدّر حيان أحدهما يضحك مما يضحك منه، والآخر لا يضحك قط كان الأول أكمل من الثاني.

ولهذا [ ][3] قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ينظر إليكم (أزلين[4])[5] قنطين[6] فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب" فقال له أبو رزين[7] (العقيلي)[8]: يا رسول الله أو يضحك الرب،

---

( ١ ) الفصل الحادي عشر – في (ر): عنوان "تفنيد تأويلهم لضحك الرب تعالى بزعمهم أنه في الآدمي خفة روح" و (م): عنوان "الضحك في موضعه صفة مدح وكمال"

( ٢) ليست في (ظ).

( ٣) زيادة في (ظك): " لما ".

( ٤) الأزل: الضيق والشدّة وشدة اليأس، قال الزبيدي: أصبح القوم آزِلين، أي: في شدّة وضيق وجدب، وآزلت السنة: اشتدّت.

انظر: النهاية (١/٤٦)، القاموس المحيط (١/٩٦٠)، تاج العروس (١٤/١٦).

( ٥) في (ق): "الرب".

( ٦) من ( قنط ) قنوطا يئس أشد اليأس وفي التنزيل العزيز وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا فهو قانط وقنوط قنط ) قنوطا وقناطة يئس وفي التنزيل العزيز ( لا تقنطوا من رحمة الله ).

انظر: الصحاح (١/٩٧٠)، المعجم الوسيط (١/٧٦٢).

( ٧) لقيط بن عامر بن المنتفق بن عامر صعصعة العامري وقيل: عامر بن صبرة بن عبدالله بن المنتفق، أبو رزين العقيلي، وهو وافد بني المنتفق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

انظر: الاستيعاب (١/٢٨٠)، الإصابة (٥ / ٥٠٨).

( ٨) في (ظ): "العقيل"

قال: "نعم" قال: لن نعدم من رب يضحك خيرا "[١]، فجعل الأعرابي العاقل بصحة فطرته (ضحكه)[٢] دليلا على إحسانه وإنعامه، فدل على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود وأنه من صفات الكمال، والشخص [العبوس][٣] الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب: إنه ﴿يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا﴾[٤] وقد روي أن الملائكة قالت لآدم: حياك الله وبياك أي أضحكك[٥]، [ ][٦] والإنسان حيوان ناطق [ ][٧] ضاحك، وما

( ١) انظر: سنن ابن ماجه: ١-كتاب السنة /١٣- باب ما أنكرت الجهمية / رقم الصفحة (٢٤٨٨/١) / رقم الحديث (١٨١).

قال الشيخ الألباني: حسن.

انظر: صحيح سنن ابن ماجه ١-كتاب السنة /١٣- باب ما أنكرت الجهمية / رقم الصفحة (٧٨/١) / رقم الحديث (١٥١).

( ٢) في (ظ): "ضحك".

( ٣) ليست في (ظ).

والعبوس من عبس الرجل يعبس عبوسا: كلح. وعبس وجهه، شدد للمبالغة. والتعبس: التجهم.

انظر: الصحاح (١ / ٨٣)، النهاية (١٧١/١).

( ٤) سورة الإنسان: ١٠.

( ٥ ) قال ابن الأثير: في حديث آدم عليه السلام "أنه اسْتَحْرم بعد قَتل ابْنه مائة سَنَة فلم يَضْحَك حتى جاءه جبريل عليه السلام فقال: حَيَّاك اللّه وبَيَّاك " قيل هو إتْباع لحيَّاك. وقيل معناه أضْحَكك. وقيل عَجَّل لك ما تُحِب. وقيل اعْتَمدك بالملك. وقيل تَغَمَّدك بالتحية. وقيل أصله بَوَّأك مهموزا فخُفّفَ وقُلب أي أسْكَنك مَنزلا في الجنة وهيَّأك له.

وفي موطن آخر: "إن الملائكة قالت لآدم عليه السلام: حَيَّاك اللّه وبَيَّاك " معنى حَيَّاك: أبْقَاك من الحياة. وقيل: هو من اسْتقبال الْمُحَيَّا وهو الوَجْه. وقيل مَلَّكك وفرَّحَك. وقيل سَلَّم عليك وهو من التَّحيَّة: السلام.

انظر: النهاية في غريب الأثر والحديث (١ / ١٧٦)، (١ /٤٧١).

( ٦ ) في (م): عنوان "تميز الإنسان من الحيوان"

( ٧) في (ظ): كلمة مضروبة.

[يميز][1] [به][2] الإنسان عن البهيمة صفة كمال، فكما أن النطق صفة كمال، فكذلك الضحك صفة كمال، فمن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يضحك أكمل ممن لا يضحك، وإذا كان الضحك فينا (مستلزما)[3] لشيء من النقص، [فإن الله تعالى][4] منزه عن ذلك، و[ذلك][5] الأكثر مختص لا عام، فليس حقيقة الضحك مطلقا مقرونة بالنقص ،كما أن ذواتنا وصفاتنا مقرونة بالنقص، ووجودنا مقرون بالنقص، ولا يلزم أن يكون الرب [تعالى][6] (موجدا)[7] وأن لا (تكون)[8] له ذات.

( ١) في (ظ): "تميز".

( ٢) ليست في (ر)(م)(ق).

( ٣) في هامش (ظك) "استلزام".

( ٤) في (ظك)(ق)(ر)(م): "فالله".

( ٥) ليست في (ظ).

( ٦) زيادة في (ظ).

( ٧) في (ظك): "موجودا".

( ٨) في (ظك): "يكون".

[ ][1] ومن هنا ضلت القرامطة الغلاة كصاحب (الأقاليد)[2]، وأمثاله فأرادوا أن ينفوا عنه كل ما [يعلم بالقلب وينطق][3] به اللسان من نفي وإثبات، فقالوا: لا نقول موجود ولا لا موجود (ولا موصوف ولا لا موصوف )[4] لما في ذلك على زعمهم من التشبيه[5]، وهذا يستلزم أن يكون ممتنعا وهو (مقتضى التشبيه)[6] بالممتنع، والتشبيه الممتنع على الله [تعالى][7] أن يشارك المخلوقات في شيء من خصائصها، (و)[8] أن يكون مماثلا لها في شيء من

---

( ١ ) في (م): عنوان "صفات الله تباين صفات المخلوقين"

( ٢) في (ر)(م)(ق): "الإقليد".

قال ابن تيمية: وهذا مما رأيته قد اعتمد عليه أئمة القرامطة كصاحب كتاب الأقاليد الملكوتية أبي يعقوب السجستاني. وأبو يعقوب هو إسحاق بن أحمد السجزي، أو السجستاني المولود سنة (٢٧١هـ) من علماء وغلاة القرامطة الباطنية الاسماعيلية ودعاتهم توفي سنة ( ٣٣١ هـ).

انظر: العقيدة الأصفهانية (١/١١٠)، الصفدية (٣/٢)، الأعلام للزركلي (١/ ٢٩٣) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ / ٤٩٨).

( ٣) في (ظك): "كل ما يعلم بالقلب أو ينطق"، وفي(ر)(م)(ق): "كل ما يعلمه القلب وينطق".

( ٤) في (ظك) " ولا وجوب ولا لا وجوب ".

(٥ ) ينظر: العقيدة الأصفهانية (١ / ١١٠).

( ٦) في (ظك)(ظ): "مقتض للتشبيه".

( ٧) زيادة في (ظ).

( ٨) في (ظك) "أو".

(صفاتها)[1] (كالحياة)[2] والعلم والقدرة، فإنه وإن وصف (بها)[3] [المخلوق][4] فلا تماثل صفة الخالق صفة المخلوق (كالحدوث)[5] والموت والفناء والإمكان.

(١) في (ظك)(ق)(م)(ر): "صفاته".

(٢) في (ظك) "كالحيوان".

(٣) في (ظك)(ظ): "به".

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) في (ظ): "كالحدث".